

الأردني، في هذه المنطقة، على استقلالية العامل الفلسطيني فيها؟ وهل حدث هذا بفعل الضغط على إسرائيل من جانب بريطانيا؟ ثم ما هي المصلحة الإسرائيلية من وراء ذلك؟

يبدو أن السكوت الإسرائيلي على عملية ضم الضفة الغربية إلى الأردن قد جاء نتيجة المصلحة والضغط في آن واحد. فإسرائيل كانت تتطلع، في ذلك الوقت، إلى الحصول على اعتراف بريطاني بها؛ والملفت للنظر أن هذا الاعتراف قد تمّ فعلاً بعد مؤتمر أريحا وإعلان الأردن رسمياً ضم الضفة الغربية في نيسان (أبريل) ١٩٥٠، ففي السابع والعشرين من الشهر نفسه أعلنت بريطانيا اعترافها رسمياً بإسرائيل، وكذلك بضم الجزء العربي من فلسطين إلى الأردن، بشكل يبدو وكأن الاعتراف جاء ثمناً للسكوت الإسرائيلي عن هذه القضية. وقد لمحت إلى هذا الأمر عدة أوساط حزبية في إسرائيل؛ وذلك أثناء النقاش الذي بادرت المعارضة إلى إجرائه في الكنيست حول هذا الموضوع^(٧). فعلى سبيل المثال، ذكر زعيم حركة حيروت مناحيم بيغن، منتقداً سكوت إسرائيل عن هذه القضية بقوله: «ليس هنالك شعب يحيا وفق إرادة الآخرين، وليس الأمر هاماً بالنسبة لنا إذا كان البريطانيون يعترفون بنا أم لا»^(٨). وتطرق النائب يوسف سابير (الصهيونيون العموميون) إلى عامل الضغط البريطاني في هذه القضية بقوله: «إن علاقتنا مع شرقي الأردن تتأثر بالطبع بعلاقتنا مع بريطانيا، رغم نظرتها المعادية للصهيونية خلال السنين الأخيرة من حكمها في البلد، منذ صدور الكتاب الأبيض سنة ١٩٢٩، وتنفيذه الدقيق من جانب حكومة العمال»^(٩).

وعلى أي حال، فقد كانت إسرائيل تواجه، في تلك الفترة، أربعة خيارات ممكنة بالنسبة لموقفها من مصير الضفة الغربية. الخيار الأول: المحافظة على الوضع الراهن في هذه المنطقة والقائم بموجب اتفاقية الهدنة المبرمة بينها وبين الأردن، والثاني: احتمال قيام دولة عربية مستقلة فيها؛ والثالث: المبادرة بشن حرب جديدة لاحتلالها؛ والرابع والأخير: الموافقة، ولو قسراً، على ضمها إلى الأردن.

ويلاحظ أن إسرائيل فضلت الخيار الأول، أي المحافظة على الوضع الراهن في الضفة الغربية والقائم بموجب اتفاقية الهدنة، إلا أن هذا الأمر لم يكن رهن إرادتها فقط؛ إذ إن الاتجاه نحو ضم المنطقة كان قوياً جداً في السياسة الأردنية، بتأييد ودعم بريطانيا التي كانت تتطلع بعد انسحابها من فلسطين إلى توسيع منطقة نفوذها. كذلك يلاحظ أن الخوف الإسرائيلي من نجاح مساعي المفتي الحاج أمين الحسيني، بتأييد من مصر وجامعة الدول العربية، في إقامة دولة عربية مستقلة في هذه المنطقة تحفظ للفلسطينيين حقوقهم السياسية، قد لعب دوراً هاماً في تخلي إسرائيل عن الخيار الأول، أي في تخليها عن العمل على إبقاء الوضع الراهن كما هو عليه في الضفة الغربية. فإسرائيل كانت تعارض بشدة قيام دولة كهذه، خوفاً من العودة إلى طرح مشروع التقسيم من جديد، الأمر الذي من شأنه أن يهدد مكاسبها الإقليمية والديموغرافية، التي استطاعت تحقيقها خلال حرب ١٩٤٨. أضف إلى ذلك أن للفلسطينيين، في الضفة الغربية، حقوقاً وطنية وملكية ثابتة في المناطق التي احتلتها إسرائيل خلال الحرب، ومن شأن قيام دولة مستقلة لهم أن يقوي مركزهم سياسياً وعسكرياً ويدفعهم مجدداً للمطالبة